رسـالـةُ
الورد الزَّاهـر
والبـدر الباهر

تأليفُ

شهيدُ المُحدِّثِينَ العلَّامةُ السَّيِّدُ الميرزا محمَّدُ بنُ عبدِ النَّبيِّ
النَّيشابوريُّ الخراسانيُّ الملقَّبُ بـ " جمالِ الدِّينِ"
المُستشهدُ ببلدةِ الكاظمَينِ سنة ١٢٣٢ هـ

تحقيقُ : أبو الحسنِ عليُّ بنُ جعفرِ بنِ مكيٍّ آل جسَّاسٍ

معلوماتٌ عن الرِّسالةِ وموضوعُهَا

رسالةٌ قصيرةٌ أوردَها المصنِّفُ في كتابهِ تسليةِ القلوبِ الحزينةِ [١] ووسَمَها بـ " **الوردِ الزَّاهرِ والبدرِ الباهرِ** " وهيَ إحدى النُّسختَينِ المعتمدتَينِ في التَّحقيقِ، ورمزنا لَهَا بـ " **ت** ".

وأوردَهَا تلميذُهُ المولى عبدُ الصَّاحبِ الدُّوانيُّ في الجزءِ الأوَّلِ منَ **الفوائدِ الذَّهبيَّةِ** [٢]؛ باسم "رسالة في تفسير آية من سورةِ يونسَ"؛ وهيَ النُّسخةُ الثَّانيةُ؛ ورمزنا لَهَا بـ " **ف** " وكَتَبَ عليهَا تعليقاتٌ.

وهيَ جوابُ سؤالٍ عن دلالةِ الآيتَينِ ٣٥ و٣٦ من سورةِ يونسَ: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يَهۡدِي لِلۡحَقِّۗ أَفَمَن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ فَمَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ ٣٥ وَمَا يَتَّبِعُ أَكۡثَرُهُمۡ إِلَّا ظَنًّاۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَفۡعَلُونَ ٣٦ ﴾.

وعن دلالةِ الآيةِ ١٢٢ من سورةِ التَّوبةِ وهوَ قول الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةٗۚ فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَحۡذَرُونَ ﴾.

---

(١) تسليةُ القلوبِ الحزينةِ: ص١٤١، ١٤٢ مخطوطٌ متقدِّمٌ كُتِبَ عليهِ المُجلَّدُ السَّادسُ.

(٢) الفوائدُ الذَّهبيَّةُ: ج١: ص١٠٤، مخطوطٌ تقدَّمَ ذكرُهُ.

صورٌ من المخطوطِ

صورةٌ لبداية الرِّسالةِ ، النُّسخة " ت "

صورةٌ لنهايةِ الرِّسالةِ ، النُّسخة " ت "

[المُقَدِّمَةُ]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للهِ ، وسلامٌ على عبادِهِ الَّذينَ اصطفى ؛ وبعدُ :

قد سألتني يا أخي عن دلالةِ قولِهِ في يونسَ [١] : ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يَهۡدِي لِلۡحَقِّۗ أَفَمَن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ فَمَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ ٣٥ وَمَا يَتَّبِعُ أَكۡثَرُهُمۡ إِلَّا ظَنًّاۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَفۡعَلُونَ ٣٦ ﴾ .

(١) سورةُ يونسَ : الآيتانِ ٣٥ ، ٣٦ .

[دلائلُ الآيتين ٣٥ و٣٦ من سورةِ يونسَ]

أقولُ : فيهِ دلائلُ شتَّى تكفي لـِمَن اهتدى :

أ ـ قولهُ : ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يَهۡدِي لِلۡحَقِّ ﴾ دليلٌ على أنَّ الغايةَ من هدايةِ الله حصولُ الحقِّ ؛ وهذهِ هيَ الهدايةُ الخاصَّةُ الموصلةُ إلى المطلوبِ ؛ فإنَّ فعلَ الله لا يتخلَّفُ عن الغايةِ [١]. ويشهدُ عليهِ قولُهُ تعالى : ﴿ فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ﴾ [٢] .

ب ـ قولُهُ : ﴿ أَفَمَن يَهۡدِيٓ ﴾ إلى قولِهِ : ﴿ أَن يُهۡدَىٰ ﴾ دليلٌ على أنَّ الهاديَ أحقُّ بالاتِّباعِ ممَّن لا يهتدي إلَّا بالاهتداءِ ؛ وهوَ يُوجبُ اتِّباعَ العالـِمِ المعصومِ واختيارَهُ على اتِّباعِ مَن لا عصمةَ لهُ في العلومِ [٣] .

---

(١) وفي نسخةِ (ف) : ((يقولُ الجامعُ : في الآيةِ دلالةٌ على حصرِ الهدايةِ في اللهِ تعالى ؛ وهذا مثبتٌ لِمَا ذكرناهُ سابقًا في وجوبِ نصبِ الحججِ والدُّعاةِ والعدولِ على المُعلمِ الإلهيِّ المنصوبِ مِنْ قِبَلِهِ تعالى للهدايةِ وإرشادِ الإنسانيَّةِ ﴿ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ ﴾ ؛ بل مُؤكِّدٌ لِمَا ذكرنَا ؛ فإنَّ المرادَ بِهِ حجَّةُ الوقتِ المنصوبِ مِنْ قِبَلِهِ تعالى المهديُّ بهدايتِهِ تعالى الَّذي لا يسبقهُ بالقولِ ؛ وهوَ بأمرِهِ يعملُ كما هوَ عادةِ المنصوبينَ مِنْ قِبَلِهِ تعالى انتهى .

(٢) سورةُ طه : الآيةُ **١٢٣**.

(٣) جاءَ في نسخةِ (ف) : ((**يقولُ الجامعُ** : نظيرُ هذا الَّذي للمسافرينَ أن يتبعوا رئيسًا وقائدًا ودليلاً علموا أنَّهُ عارفٌ للطَّريقِ بجميعِ مقاماتِهِ موصلٌ لهم إلى رأسِ المنْزلِ المطلوبِ لهم ؛ وليسَ لهم غيرُ ذلكَ ؛ فلو علموا أنَّهُ مخطئٌ للطَّريقِ أو ظنُّوا ذلكَ أو توهموا واحتمل ذلكَ في قلوبِهم ؛ فلا يجوزُ لَهم الاعتمادُ على قولِهِ عقلاً ؛ لأنَّهُ إلقاءٌ للنَّفسِ في التَّهلكةِ لاسيَّما إذا كانَ السَّفرُ ذا خطرٍ عظيمٍ ؛ وفي الطَّريقِ منَ الآفاتِ والعقباتِ والخَوَنَةِ ما لا يُحصَى كثرتُهُ ، وكانَ سلوكُ غيرِ الطَّريقِ الواحدِ موصلاً بإخبارِ الصَّادقِ الأمينِ إلى مهادِ المهالك فتيقظ " انتهى)) .

ج ـ قولُهُ : ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ﴾ دليلٌ على أنَّ أكثرَ أبناءِ النَّوعِ أتباعُ الظَّنِّ ؛ فليسَ لهم الدَّعوةُ والرِّئاسةُ ؛ بل عليهِمُ الأسوةُ والاتِّباعُ لأصلِ العلمِ .

د ـ قولُهُ : ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ﴾ إلى قولِهِ﴿ شَيْـًٔا﴾ بيانٌ مُؤكّدٌ ؛ لأنَّ الحقَّ لا ينالُ بالظَّنِّ ، والأكثرُ رأسُ مالِهِم الظَّنُّ ؛ فليس لهُم منَ الحقِّ نصيبٌ ؛ فلا يصحُّ اتِّباعُهُم ؛ وهم في أمرٍ مريبٍ .

هـ ـ قولُهُ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ دليلٌ على أنَّ الذَّمَّ متوجِّهٌ لسببِ الإشكالِ على الظَّنِّ في الأعمالِ الفرعيَّةِ ؛ فإنَّ الأفعالَ هيَ الأعمالُ ، وإذا كانَ الاتِّكالُ غيرَ سائغٍ على الظَّنِّ في الأفعالِ ؛ ففي الاعتقاداتِ بطريقٍ أولى .

وهذا العجزُ ردٌّ [١] على مَن زعمَ تخصيصَ الآيـةِ ونظائرِهَا بالأصولِ ؛ فإنَّها لا تطلَقُ عليهَا الفعلُ [٢] .

(١) كذا في (ت) : ((وبهذا العجزِ ردَّ)) .

(٢) في نسخةِ (ف) : ((يقولُ الجامعُ : ممَّا اتَّفق عليهِ الأمَّةُ أنَّ القرآنَ حجَّةٌ عامَّةٌ وخاصَّةٌ ، وأنَّ تعميمَ الخاصِّ وتخصيصَ العامِّ بالرَّاي لا يجوزُ ، والخلافُ الَّذي يكونُ بينهُم هوَ أنَّ شرطَ جوازِ العملِ بالقرآنِ هوَ اقترانُ نظرِ المُجتهِدِ بهِ كما عليهِ أمَّةُ الظَّنِّ منَ الاثنتينِ وسبعينَ فرقةً بشعَبِهَا ، أو هوَ اقترانُ تعليمِ المُعلِّمِ الإلهيِّ المنصوبِ من قِبَلِهِ تعالى لإقامةِ الحجَّةِ وإزاحةِ العلَّةِ ؛ وهوَ الَّذي لا يفارقُ القرآنَ ولا يفارقُهُ القرآنُ ، ولا تخلو الأرضَ من هذا المعلمِ إلى قيامِ القيامةِ ، ولن يفترقا حتَّى يردا على الحوضِ ؛ وهوَ سفينةُ النَّجاةِ الَّذي نصَّ عليهِ رسولُ اللهِ ﷺ وكما هو مضبوطٌ في كُتُبِ الفريقَينِ . إذا عرفتَ ذلكَ فاعلم أنَّ الظَّاهرَ المُؤيَّدَ بدلالاتٍ عديدةٍ في هذِهِ الآيةِ هوَ أنَّ الظَّنَّ بحقيقتِهِ لا يُغني فرداً من أفرادِ الحقِّ ؛ فلا يغني فردٌ منهُ فردًا في ذلكَ ؛ فيكون الحقُّ بنفسِهِ مفتقرًا إلى العلم كأنَّهُ جزءُ ماهيَّتِهِ مضافًا إلى افتقارِ النَّاسِ إليهِ في معرفةِ الحقِّ ، وأنَّ أكثرَ النَّاس لا يتَّبعونَ العلمَ ؛ وإنْ يتَّبعونَ إلاَّ نوعًا منَ الظَّنِّ ؛ وأنَّهم يستحقُّونَ الذَّمَّ من أجلِ تركِ متابعتِهِم للعلمِ ، ومتابعتِهِم للظَّنِّ . فتخصيصُ هذِهِ الآيةُ الشَّاملةُ بظاهرِهَا للاعتقاديَّاتِ والعمليَّاتِ الأصولِ والفروعِ ـ فالأصولُ العقائدُ ـ تخصيص بلا مُخصِّصٍ ؛ معَ أنَّا

[دلالةُ الآية ١٢٢ من سورةِ التَّوبةِ]

وأيضاً سألتني عن قولِهِ تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (١) .

ووجهُ الدَّلالةِ فيهِ :

[معنى التَّفقُّهِ]

أقولُ : **التَّفقُّهُ** ـ في عرفِ الكتابِ والسُّنَّةِ ـ : هوَ تعلُّمُ العلومِ الشَّرعيَّةِ ـ أصليَّةً كانت أم فرعيَّةً ـ سماعًا من مشكاةِ النُّبوَّةِ والعصمةِ بلا واسطةٍ كما للنَّفرةِ والسَّفرةِ ـ أم بواسطةٍ ـ كما للمنذرِينَ والمستفيدِينَ ـ ولولا ضرورةُ السَّماعِ المُتَّصِلِ إلى المُشرِّعِ عليه السلام ؛ لَما وَجبَ النَّفرُ كفايةً أيضًا ؛ لإمكانِ تحصيلِ التَّفقُّهِ بالمكاتباتِ والمراسلاتِ .

نقولُ : إنَّ العملَ بالفروعِ مُتوقِّفٌ على الاعتقادِ بِهَا ؛ فإذا كانَ الاعتقادُ لا يصحُّ كونهُ ظنِّيًّا ؛ فكيفَ يجوزُ العملُ بالفرعِ الظَّنِّيِّ والتَّخصيصِ بأصولِ الأصولِ الخمسةِ عَمَلٌ بالرَّأيِ لو جازَ ؛ لجازَ تخصيصُ الآياتِ الواردةِ في النَّهيِ عن المعاصي ـ كشربِ الخمرِ والزِّنا والاغتيابِ ونحوِ ذلكَ ـ ببعضٍ دونَ بعضٍ ؛ وبحالةٍ دونَ أخرى ، وبنوعٍ دونَ نوعٍ ، وفي تجويزِ ذلكَ لابدَّ من الاسترجاعِ للدِّينِ فـ ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ ؛ وهل يجوزُ على صاحبِ الحجَّةِ البالغةِ الَّذي لَم يترك لَها من حجَّةٍ ؛ لئلا يكونَ للنَّاسِ عليهِ حجَّةٌ بعدَ الرُّسلِ مثلُ ذلكَ ؟ حاشاهُ عن ذلكَ ثُمَّ حاشاهُ ، هذا معَ أنَّهُ تعالى ردَّ على مَن توهَّمَ التَّخصيصَ بقولِهِ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ ؛ فذَمَّهُم على أفعالِهِم المعلومةِ للهِ تعالى ، وعلمتَ أنَّ منشأَ الذَّمِّ هوَ اتِّباعُ الظَّنِّ ؛ فلا مجالَ للتَّخصيصِ فتيقَّظ)) انتهى .

(١) سورةُ التَّوبةِ : الآيةُ ١٢٢ .

[أقسامُ طريقَي الحقِّ والباطلِ ورجالهما]

واعلم أنَّ الحقَّ هوَ كعبةُ القاصدِينَ ؛ وأنَّ النَّبيَّ ﷺ هوَ المسجدُ الحرامُ ، وأنَّ الائمَّةَ الهادِينَ ـ سلامُ اللهِ عليهِم ـ أبوابُهُ ، والرُّواةَ والمشايخَ همُ السَّبيلُ والطريقُ إلى الأبوابِ بمنزلةِ الحَرَمِ ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَـٰهِرَةً﴾[1] الرَّواة والحَمَلة ﴿وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ﴾[2] ؛ فطريقُ حقٍّ ورجالُ حقٍّ قالَ عليه السلام : **« اعْرِفِ الحَقَّ تَعْرِفْ أَهْلَهُ »** [3] ، الرِّجالُ تعرفُ بالحقِّ لا الحقّ بالرِّجالِ ، وطريقُ باطلٍ ورجالُ باطلٍ ، وطريقُ حقٍّ ورجالُ باطلٍ ، وطريقُ باطلٍ ورجالُ حقٍّ ، والأمرُ متعلِّقٌ بسلوكِ طريقِ الحقِّ قالَ تعالى : ﴿وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾[4] ، وقالَ : ﴿وَٱلَّذِينَ جَـٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾[5] ؛ فإن كانَ رجالُها حقًّا فأحسنُ ؛ وإلَّا فحَسَنٌ ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾[6] ، والنَّهيُ متعلِّقٌ بطريقِ الباطلِ ـ قالَ تعالى : ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ

(١) سورةُ سبأ : الآيةُ ١٨ .

(٢) سورةُ سبأ : الآيةُ ١٨ .

(٣) أَمالِيُّ الطُّوسيِّ : ص٦٢٦ : في المَجْلِسِ ٣٠ :ح٥ عَنِ الأَصْبَغِ بْنِ نُباتَةَ عَنْ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام .

(٤) سورةُ الأنعامِ : الآيةُ ١٥٣ .

(٥) سورةُ العنكبوتِ : الآيةُ ٦٩ .

(٦) سورةُ الزُّمرِ : الآيةُ ١٨ .

عَن سَبِيلِهِۦ﴾[١] ـ وسبيلٌ بزجرهِ عـديدُ بيِّناتِ عليٍّ عليه السلام ع ل ي [بيِّناته من " أ م أ " جمعُهُ ١٠٢][٢] ـ وهيَ[٣] طريقُ الرَّأي والهوى طريقٌ باطلٌ ورجالٌ باطلٌ ، والأخرى طريقٌ باطلٌ ورجالُ حقٍّ ، والأولى لا يُؤخَذُ بِهَا أصلاً ، والأخرى وردت الرُّخصةُ في سلوكِهَا عندَ الهدنةِ والاضطرارِ ، والسَّابقونَ سلكوا طريقَ الحقِّ معَ رفقةِ الحقِّ ، وأصحابُ اليمينِ سلكوا طريقَ الحقِّ وإن رافقَهُم [رجال][٤] الباطل ، والَّذينَ خلطوا عملًا صالحًا وآخرَ سيِّـئًا سلكوا طريقًا أخرى ، وأصحابُ الشِّمالِ سلكوا طريقَ الباطلِ معَ رفقةِ باطلٍ .
فكلُّ ما كانَ منَ الطُّرقِ الصَّحيحةِ في أصولِ الإماميَّةِ فهوَ طريقُ حقٍّ ورجالُ حقٍّ ، وكلُّ ما كانَ غيرُ ذلكَ من طريقٍ ممَّا فيهَا غيرُ خاصيٍّ فطريقُ حقٍّ ورجالُ باطلٍ ، وكلُّ ما كانَ في مسانيدِ المخالِفينَ ورجالِهِم فطريقُ باطلٍ ورجالُ باطلٍ ، وكلُّ ما كانَ فيهَا[٥] رجالُ الإماميَّةِ فطريقُ باطلٍ ورجالُ حقٍّ .

---

(١) سورةُ الأنعامِ : الآيةُ ١٥٣ .

(٢) ما بين [ ] وردَ في (ف) ، ولَم ترد في (ت) ، والجملةُ المعترضةُ لبيانِ السَّبيلِ في الآيةِ .

(٣) أي السُّبلُ ـ كما يبدو ـ .

(٤) ما بين [ ] وردَ في (ف) ، ولَم ترد في (ت) .

(٥) أي في مسانيدِ المُخالِفِينَ .

[اختلافُ طرقِ التَّصحيحِ ولابديَّةُ الطُّرقِ المُشرَعةِ إلى القيِّمِ عليه السلام]

والحاصلُ أنَّ الاعتمادَ ليسَ على الخطِّ والكتابِ ؛ بل على الحقِّ المُتلقَّى منَ الأبوابِ قرنًا بعدَ قرنٍ ؛ خلفًا عن سلفٍ من النُّوَّابِ بطرائقَ [١] معروفةٍ مُشرعةٍ إلى المُشرِّعِ الخاتمِ صلى الله عليه وآله ، ووقوعُ مقدوحٍ أو مجروحٍ في طريقِ الأصولِ والمسانيدِ والكتبِ ليسَ بضائرٍ ما كانَ المُخرِجُ ثقةً ناقدًا بصيرًا [٢] ، والمُسنِدُ كذلكَ ثقةً عدلاً ضابطًا . فبينَ تصحيحِ أهلِ العلمِ و المُحدِّثينَ وبينَ تصحيحِ الفقهاءِ والمُجتهِدين عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ ؛ فربَّ صحيحٍ مستفيضٍ بل متواترٍ عندَ الفقيهِ ضعيف عندَ أهلِ العلمِ لفقدِ الموازينِ الاثني عشرَ ، ولرَّبَّ غير صحيحٍ مجهولٍ ضعيفٍ مرسلٍ عندَهم صحيحٌ عندَ أهلِ العلمِ واليقينِ ، وبيانُ ذلكَ مشروحٌ في كتابِنَا " **مفتاح النَّبيهِ** " في بيانِ القرائنِ الدَّاخلةِ [٣] المتنيَّةِ اللفظيَّةِ والمعنويَّةِ والملاصقةِ [٤] والسَّنديَّةِ الطَّبقاتيَّةِ والرِّجاليَّةِ والخارجةِ [٥] المماثلة الكتابيَّةِ والسَّنديةِ والمباينةِ الإجماعيةِ والعقليَّةِ [٦] ، ولابدَّ عندَ أهلِ الحقِّ

(١) كذا في (ت) ، وفي (ف) : ((بطرقٍ)) .

(٢) كذا في (ت) ، وفي (ف) : ((نافذَ البصيرةِ)) .

(٣) كذا في (ت) ، وفي (ف) : ((الدَّاخليَّةِ)) .

(٤) كذا في (ت) ، وفي (ف) : ((والملحقةِ)) .

(٥) كذا في (ت) ، وفي (ف) : ((الخارجةِ)) .

(٦) في نسخةٍ (ف) : ((يقولُ الجامعُ : " القرائنُ إما داخليَّةٌ أو خارجيَّةٌ ، والدَّاخليَّةُ متنيَّةٌ أو سنديَّةٌ ، والمتنيَّةُ إمَّا لفظيَّةٌ أو معنويَّةٌ ، والسَّنديَّةُ إمَّا طبقاتيَّةٌ أو رجاليَّةٌ ، والخارجيَّةُ إمَّا عقليَّةٌ أو نقليَّةٌ أو شهوديَّةٌ ،

اليقينِ من طرائقَ[١] مشرعةٍ إلى القيِّمِ عليه السلام بواسطةِ العدولِ من كلِّ خلفٍ جَهِلَهَا مَن جَهِلَهَا وَعَرَفَهَا مَن عَرَفَهَا قالَ : « **إنَّ لَنَا فِي كُلِّ خَلَفٍ عُدُوْلاً يَنْفُوْنَ عَن الدِّيْنِ تَحْرِيْفَ الغَالِيْنَ ، وَانْتِحَالَ المُبْطِلِيْنَ ، وَتَأْوِيْلِ الجَاهِلِيْنَ** »[٢] .

فخذْهَا وكُنْ منَ الشَّاكرِينَ ؛ وقلِ : الحمدُ لله ربِّ العالمينَ .

[تاريخُ فراغِ التَّأليفِ]

وقد كتبتُهَا لأجلِ المولى الماهرِ محمَّد باقرٍ لازالَ كاسمِهِ محمَّدًا باقرًا للعلومِ ، وقد وسَمتُهُ بـ " **الوردِ الزَّاهرِ والبدرِ الباهرِ** " .

وكانَ بدوهُ وختمُهُ في ساعةٍ من نهارِ يومِ الأحدِ الخامسِ والعشرينَ من شهرِ صفر من سنةِ الثَّلاثينَ من المئةِ الثَّالثةِ من الألفِ الثَّاني من هجرةِ النَّبيِّ بمقابرِ قريشٍ حامداً مصلِّياً مستغفراً على يدِ مؤلِّفِهِ الدَّاعي إلى الحقِّ اليقينِ **أبي أحمدَ محمَّدِ بنِ عبدِ النَّبيِّ بنِ عبدِ الصَّانعِ** المُحدِّثِ السَّلفيِّ .

****

والعقليَّةُ إمَّا بديهيَّةٌ أو نظريَّةٌ والنَّقليَّةُ إمَّا كتابيَّةٌ أو سُنِّيَّةٌ والشُّهوديَّةُ إمَّا إلهاميَّةٌ أو كشفيَّةٌ ، والإلهاميَّةُ إمَّا إلهيَّةٌ أو ملكيَّةٌ ، والكشفيَّةُ إمَّا صوريَّةٌ أو معنويَّةٌ ، وهذِهِ من كليَّاتِ القرائنِ ؛ فتيقَّظ " انتهى)) .

(١) كذا في (ت) ، وفي (ف) : ((أهلِ العلمِ واليقينِ من طريقٍ)) ..

(٢) الكافي : ج١ : ص٣٣ : باب صفةِ العلم : ح٢ عن أبِي البختريِّ عن الصَّادق عليه السلام : وفيهِ : ((**فَإِنَّ فِيْنَا أَهْلَ البَيْتِ فِي كُلِّ خَلَفٍ**)) إلخ . .

[تاريخُ الفراغِ من تحقيقِهَا]

وَقَعَ الفراغُ من تحقيقِ رسالةِ «**الوردِ الزَّاهرِ والبدرِ الباهر**» ـ صفّاً وإخراجًا وتصحيحًا ومقابلةً وتهميشًا ـ بيدِ المتشبِّث بأذيالِ الآلِ **أبِي الحسنِ عليِّ بنِ جعفرِ بنِ مكِّيٍّ آلِ جسَّاسٍ** في ليلةِ الخميسِ الخامسِ والعشرينِ من شوَّال من سنةِ ثمانٍ وثلاثينَ وأربعِ مئةٍ وألفٍ «**٢٥/ ١٠/ ١٤٣٨**» من هجرةِ النَّبيِّ الأنورِ المصادفِ لذكرى استشهادِ الإمامِ الصَّادقِ جعفرٍ ـ صلواتُ اللهِ عليهِ وعلى آبائهِ وأبنائهِ الغرر ـ .

المحتويات

****